

الخبير الاقتصادي الدكتور سمير أبو زنيد:

الاتفاقيات جعلت (إسرائيل) شريكاً في تطوير الاقتصاد الفلسطيني

ليس للسلطة حرية لاتخاذ أي قرار اقتصادي مستقل



وبالتالي كل هذا أدى إلى زيادة الإنفاق على الحالات الاجتماعية. كما انخفضت بعد عام ٩٦ مستويات المعيشة لاستمرار الحصار والإغلاق.

وتشهد السلطة عجزاً في الموازنة العامة نتيجة النفقات المتزايدة للسلطة التي أدت أيضاً إلى زيادة إيرادات السلطة من الضرائب وهو ما أثقل على القطاع الإنتاجي والصناعي.

وفي الناحية التجارية هناك عجز تجاري؛ فالاستيراد من (إسرائيل) مسموح، لكن توضع قيود على التصدير إليها حتى أصبح السوق الفلسطيني مكباً للبضاعة الإسرائيلية، وهذا أثر أيضاً على القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني.

من السلبات التي أعاقت النمو الاقتصادي أيضاً الازدواجية في القانون واحتكار المشاريع الاقتصادية وقصورها على أشخاص متنفذين في السلطة. كما أن السلطة لم تفعل شيئاً لتفك الارتباط بالجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالمياه والكهرباء والاتصالات، حيث تتعرض شركة الاتصالات مثلاً لضغوطات وعقبات وتحتجز أبراجها وتدمر البنية التحتية للشركة بشكل يومي من خلال جرف الطرق وقطع الكوابل مثلاً.

ومما أثر على النمو الصناعي الإغلاق والحصار وبالتالي صعوبة التنقل وتلف الكثير من المنتجات أثناء

الاتصالات.

لكن في المقابل فإن التركيز على القطاع الصناعي تراجع بسبب المعوقات، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب السياسي، فطالما لا يوجد استقرار سياسي لا يوجد ازدهار اقتصادي.

من هنا فإن صاحب رأس المال جبان، فمع قدوم السلطة جاء الكثير من المستثمرين لكنهم نفروا نتيجة الوضع السياسي الراهن والإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال على الأرض، كل هذا أثر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني.

- هل يعتبر الاحتلال فقط هو السبب الرئيس في التراجع الاقتصادي وعدم تأسيس اقتصاد وطني قوي؟

■ كان من الواجب على السلطة الفلسطينية أن تشجع المستثمرين الذين وجدوا أمامهم الكثير من البيروقراطية، ووجدوا أن السلطة تدخل كشريك في كثير من المشاريع، ثم إن توزيع المشاريع لم يكن توزيعاً سليماً وانتشرت ظاهرة عدم الثقة وفقدان المصداقية وغياب المساءلة والشفافية.

هذا كله أثر بشكل كبير على المستثمرين الذين لم يروا نهاية لسلسة المعوقات والإجراءات وازدواجية صنع القرار وتضارب الصلاحيات بين الوزارات المتعددة.

وهنا ننوّه إلى التدني في الإنتاجية؛ فالسلطة فتحت باب الاستيراد على مصراعيه ولم تستثمر في الصناعة أو تخلق فرص عمل، مما أثر سلباً على الصناعات الموجودة، كانت كل نفقاتها للأسف تذهب إلى ١٦٠ ألف موظف في القطاع العام وقطاع الخدمات، كما أن الدعم الخارجي تركز في قطاع الإسكان والخدمات التي تشكل ٥٥% من المؤسسات الموجودة.

ومع انطلاق الانتفاضة منعت (إسرائيل) العمل داخل الخط الأخضر وفرضت قيوداً وشروطاً صعبة على العمال، مما أثقل على السلطة ورفع نسبة البطالة إلى ٥٥% ووصلت إلى ٧٠% في بعض الأحيان، وانتشار الفقر

عند الحديث عن تقييم أداء السلطة الفلسطينية طوال عشر سنوات، لا بد من التعرّيج على الجانب الاقتصادي.

وفي هذا الإطار نحاور الخبير الاقتصادي الفلسطيني الدكتور سمير أبو زنيد، عميد كلية التمويل والإدارة بجامعة الخليل.



- قريباً يكون قد مرّ على قدوم السلطة الفلسطينية نحو عشرة أعوام، فكيف تقيم الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة؟

■ أعتقد أن الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ شكلت فترة نجاح بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، وبعد عام ١٩٩٦ اتخذت (إسرائيل) إجراءات معيقة جعلت الاقتصاد الفلسطيني يتبع الإسرائيلي، ولم يعطِ الاحتلال الفرصة للسلطة لأخذ الاستقلالية، وفي نفس الفترة كانت هناك إنجازات ملموسة، لكن يجب أن ندرك أن الاتفاقيات مثل «أوسلو» عام ٩٣ واتفاقية «باريس» الاقتصادية عام ٩٤ قيدت السلطة الفلسطينية ووضعت القرار النهائي بيد (إسرائيل). وبالنسبة للاستيراد والتصدير كل شيء يتم من خلال (إسرائيل)، وليس لدى السلطة الحرية لاتخاذ قرار اقتصادي مستقل بسبب هذه الاتفاقيات.

وبعكس الجانب الإسرائيلي الذي كان لديه ١٧ خبيراً في مجالات اقتصادية وخبراء جامعيون في مفاوضاتهم مع الجانب الفلسطيني، لم يكن لدى الطرف الفلسطيني مختصون. ونحن ندفع ثمن هذه الاتفاقيات التي وضعت (إسرائيل) شريكاً في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن موافقة (إسرائيل) أساسية وضرورية لكل خطوة اقتصادية.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها السلطة، إلا أن الفترة بين عامي ٩٤ و٩٦ شهدت إنجازات في البنية التحتية والتشريعات والقوانين الاقتصادية، كقانون الاستثمار وتأسيس سلطة النقد الفلسطيني التي تنظم مهنة الصرافة في فلسطين، والخصخصة كشركة